عشرين من اول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر بيقين والعشرون تحتمل
الحيض والطهر والعشرة الثانية منها تحتمل الانقطاع ايضا ولو قالت
كان حيضي خمسة عشر من العشرين الاولى فالعشرة الاخيرة طهر
بيقين والخمسة الثانية والثالثة حيض بيقين والاولى تحتمل الحيض
والطهر دون الانقطاع والرابعة تحتمل الجميع ولو قالت حيضي خمسة
وكنت في اليوم الثالث عشر طاهرا فخمسة من اول الدور تحتمل الحيض
والطهر دون الانقطاع وما بعدها يحتمل الجميع الى اخر الثاني عشر من
الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر بيقين ومن اول السادس
عشر الى اخر العشرين يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه الى اخر
الشهر تحتمل الجميع وشيء كان القدر الذي اضلته زايدا على نصف المحتمل فيه
حصل حيض بيقين من وسطه وهو الزايد على النصف ح سئله والاظهر
ان دم الحامل حيض اذا توفرت شروطه وان تعقبه الطلق لعموم الادلة
لخبر دم الحيض اسود يعرف ولانه دم لا يمنعه الرضاع بل اذا وجد منعه
حكم بكونه حيضا وان ندر فكذا لا يمنعه الحمل وانما حكم الشارع ببراءة الرحم
به بناء على الغالب لكن لا يحرم طلاقها فيه لانتفاء تطويل العدة به ولا
تنقضي العدة ان كان له حكم الحمل في انقضائها بالحمل بان كانت لصاحبه
فان لم تكن له فان كان الحمل من زنا كان فسخ بنكاح صبي بعيب او غيره
بعد دخوله وهي حامل من زنا او تزوج الرجل حاملا من زنا وطلقها او
فسخ نكاحها بعد الدخول انقضت العدة بالحيض مع وجود الحمل وان
كان من غير زنا كان طلقها حاملا منه وطيها غيره بشبهة او بالعكس لم
تنقض به خلافا للقاضي والثاني وهو القديم انه ليس بحيض بل هو حدث
دايم كسلس البول لان الحمل يسد مخرج الحيض وقد جعل دليلا على
براءة الرحم فدل على ان الحامل لا تحيض والاول اجاب عنه بانه انما
يبرأة الرحم عملا بالغالب كما مر وان التقاء دما اقل الحيض فاكثره حيض
تبعا لتنقل الصفات عن اقل الطهر فاشبه الفترة بين دفعات الدم ويسمى

قول

قول الشيخ والثاني انه طهر لانه اذا دار الدم على الحيض وجب ان
يدل النقا على الطهر ويسمى هذا قول التلفيق وقول التلفيق
ومحل التوليين في الصلاة والصوم ونحوها فلا يجعل النقا طهرا
في انقضاء العدة اجماعا وشرط جعل النقا بين الدم حيضا ان
لا يجاوز خمسة عشر يوما ولا ينقص مجموع الدما عن اقل الحيض
وان يكون النقا زايدا على الفترات المعتادة بين دفعات الحيض
فان تلك حيض قطعا والفرق بين الفترة والنقا ان الفترة هي
الحالة التي ينقطع فيها جريان الدم ويبقى اثر لو ادخلت قطنة في
فرجها لخرجت ملوثة والنقا ان تخرج نتيجة لا شيء عليها ولو عبر
بالنقطع خمسة عشر جاز في المستحاضة والدم المري بين النوبتين
بشروط الحيض حيض كالخارج بعد عضو منفصل من الولد المجتن
لانه خرج قبل فراغ الرحم كدم الحامل بل اولى بلونه حيضا اذ
الظاهر ان الدم بين الولادتين اقرب منه قبلها لانتشاء ثم الرحم
بالولادة وقول الشيخ بين الدم قال البرهان القرار كولد
هو في عدة نسخ وقيل انه كان هكذا في نسخة المولف ثم اصلحه
بعضهم على ما ذكرناه تبعه بين اقل الحيض لان الراجح انه انما ينسحب
اذا التقى بخروج الدما اقل الحيض انتهى وهذه النسخة هي التي شرح
عليها السبكي وقال المتملك قد رايت نسخة المصنف التي بخطه واصلحت
كما قال بعض خطه شرشرع ينكر على النفاس فقال وافل
النفاس لحظة يقال في فعله نفست المراة بضم النون
وفتحها وبكسر الفاء والضم افصح وعبر بدل اللحظة في التحقيق
كالتنبيه بالمجة اي الدفعة وفي الروضة لاحد لاقله
اي لا يعتد بل ساعة منه وان قل بكون نفاسا ولا
يوجد اقل من مجة ويعبر عن زمنها باللحظة فالمراد من العبارات
واحد وهو لغة الولادة وشرعا ما مر اول الباب وسمي بذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)